لا مشتركا ويكون مجازا في المنقول عنه وهو بط وجوابه ان الفرق
بحسب المعنى الاول واعتبار العلاقة لا يقتضيه وقد يجاب بان
اعتبار العلاقة لا يقتضي تاخر الوضع حتى يكون منقولا
فيه وفيه ان اثبات عدم ترتب الوضع في الكلامين مشكل
لا مرة في التزام قوله اسم للفظ والمعنى شامل لهما وهو
قديم ويرد عليه ان كلام الله تعالى ان كان اسما لذلك
الشخص القايم بذاته تعالى يلزم ان لا يكون ما قرأناه
كلام تعالى بل مثله وفيه نظر للقطع بان ما يقرأه كل احد منا
هو القرآن المنزل على النبي عليه السلام بلسان جبريل عليه السلام
وان كان اسما للنوع القايم بذاته تعالى يلزم ان يكون
اطلاقه على ذلك الشخص بخصوصه مجازا فيجوز نفيه
عنه حقيقة وان جعل من قبل كون الموضوع له
خاصا والوضع عاما يلزم ان يوصف كلام تعالى
بالحدوث اذ ليس حقيقة ولا مخلص الا بان يجعل اشتراكا

بين

بين النوع وذلك الفرد الخاص قوله ليس مرتب الاجزاء
في نفسه لتشكل الفرق بين قيام سلع وسلع ونظايرها
اذ لا فرق الا بترتب الاجزاء قوله ويفسر باخراج ام الميزيد به
المعنى الاضافي بل الصفة التي هي مبدأ الاضافة كما في
سائر العبادات فانها دالة على الاضافة والمراد مبدأ
ها قوله يمتنع قيام الكلام بذاته تعالى يرد عليه انه
يجوز ان يقوم بالغير كما ذهب اليه ابو الهذيل
فان مرة يا يحيى اتحد الدليل ان يجاب انه مردود
بان صفة الشيء لا تقوم بغيره ونظر فيه بطلانه لم
يتعرض له قوله لجاز اطلاق كل ما يقدر هو عليه يرد
عليه ان لزوم الجواز الشرعي مما لم توقفه على عدم
الابهام وكلامنا في لزوم الجواز العقلي سلمنا لكن لا نسلم
عنه قوله فاما بتكوين اخر فيلزم التسلسل يرد عليه منع
مشهور بجواز ان يكون تكوين المكون عين التكوين

Copyright © King Saud University